العرب
الثلاثاء 2020/08/25
السنة 43 العدد 11800

السودان أمام تحدي التطبيع ورفع اسمه من قائمة الإرهاب

علاقات مرتقبة بين الخرطوم وإسرائيل تفتح الكثير من الأبواب المغلقة

يصل وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إلى الخرطوم الثلاثاء، في زيارة رسمية للسودان يجري خلالها مباحثات مع رئيس مجلس السيادة عبدالفتاح البرهان ورئيس الوزراء عبدالله حمدوك، وتمهد الزيارة حسب متابعين إلى تطبيع مرتقب بين الخرطوم وإسرائيل من شأنه أن يفتح الكثير من الأبواب المغلقة خاصة على صعيد اقتصادي، فيما سيستغل خصوم السلطة من القوى الإسلامية الموالية للنظام السابق، في تصفية الحسابات وتأجيج الشارع ضدها.

سودانيون يتوقون إلى حياة أفضل

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

تتشابك المشكلات والتحديات التي تواجه السودان، بما يجعل من أي تطور ملموس على المستوى الداخلي ينعكس إيجابيا على الصعيد الخارجي، وكل تراجع في الأول ربما يقود إلى اهتزاز في الثاني، والعكس صحيح، فقد أصبحت السلطة الانتقالية رهينة هذه المعادلة الثنائية وإفرازاتها، وتبحث عن أدوات مختلفة لتجاوز مطباتها السياسية، فاحتدام الأزمات يجبر الخرطوم على خيارات لم تخطر على بال.

وربطت دوائر سياسية بين زيارة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو للخرطوم الثلاثاء، وبين ملف التطبيع مع إسرائيل الذي انفتح على مصراعيه عقب لقاء الفريق أول عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في عنتيبي بأوغندا، في فبراير الماضي، لأن جولة بومبيو الحالية للمنطقة تضع ملف التطبيع على رأس أولوياتها، وتروج له كقضية تحمل مضامين بعيدة.

> بصرف النظر عن الثمن الذي سيدفعه السودان مقابل التطبيع، فقد يكون بخسا مقارنة بالفوائد التي سيجنيها مِن رفع اسمه من قائمة الإرهاب

جرى الربط أيضا بين ملف التطبيع ورفع اسم السودان من القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب، والذي طال انتظاره، حيث تلقت الخرطوم إشارات ووعودا كثيرة من واشنطن، أفادت باقتراب هذه الخطوة، غير أن تأخرها عزز التكهنات التي راجت بشأن علاقتها الوثيقة بحدوث نقلة نوعية في مسألة التطبيع. ومع أن السلطة السودانية، بشقيها العسكري والمدني، رحبت برفع مستوى العلاقات مع إسرائيل بعد لقاء البرهان- نتنياهو، غير أن ردود فعل القوى السياسية لم تكن منسجمة مع التقدير الرسمي، ففئة قليلة رحبت، وأخرى تحفظت، وثالثة رفضت، ولكل من الجهات الثلاث تقديرات متباينة، وخطابات متصادمة حولت القضية من فرصة أو تكتيك للحصول على مزايا، إلى نافذة جديدة للتجاذبات وتصفية الحسابات.

جدل التطبيع

من رحبوا في السلطة والقوى القريبة منها، انطلقوا من رحم ضرورة الإقدام على خطوة كبيرة لكسر هذه النوعية من المحرمات (التابوهات)، والتي دار في فلكها السودان طويلا دون أن يجني مكاسب ولو معنوية، وتحول الملف إلى متاجرة في يد قوى إسلاموية حكمت البلاد لنحو ثلاثة عقود، وحان أوان التفات الخرطوم لمصالحها مباشرة، فالعلاقات مع إسرائيل يُعتقد أنها تفتح الكثير من الأبواب المغلقة.

تأتي قيمة خطوة مثل هذه، من أهميتها في الإيحاء بأن البلاد أصبحت أكثر أمنا وهدوءا واستقرارا، فالتأخير الأميركي لرفع اسم السودان جزء أساسي منه له علاقة بوجود تحفظات على الأوضاع العامة في البلاد، وتأخر التقدم في تحقيق السلام الشامل، وتهديدات النظام السابق، واستمرار شبح القوى المتطرفة التي تنشط في مناطق الهامش، ولم تفقد أملها في الانقضاض على السلطة، أو تهديدها بشكل كبير.

وبصرف النظر عن الثمن الذي سيدفعه السودان مقابل التطبيع، فقد يكون بخسا مقارنة بالفوائد التي سوف يتحصل عليها من رفع اسمه من قائمة الإرهاب، حيث يفتح الطريق لمزيد من الاستثمارات الأجنبية في البلاد، وعلاج أوجه خلل وتشوه الاقتصاد.

تعد المشكلات الاقتصادية أحد المرتكزات الرئيسية للخروج من النفق المظلم، بعد ازدياد الانتقادات الموجهة للسلطة، وما يمكن أن تنطوي عليه من تطور نحو احتجاجات تفقدها هيبتها في الشارع، إذا لم تتبن خطابا سياسيا مقنعا.

في ظل الهوة الراهنة بين قوى السلطة وقوى الثورة، يمكن أن تُفتح جراح عديدة، تستغل ملف التطبيع، الذي أصبح الشغل الشاغل لقوى كثيرة، من ناحية ما يحمله من وعود في مستقبل أفضل، أو ما يشي به من أزمات، ربما تزيد الأمور اشتعالا.

انطلقت مبررات من تحفظوا على خطوة التطبيع والتشكيك في ربطها بتحسن أحوال السودان، من عدم الثقة في هذا المردود، فواشنطن تحتاج لتؤكد للعالم أنها حققت نصرا لإسرائيل بلا حرب، وتل أبيب تسعى لتعزيز مكانتها في المنطقة، وعندما تتطور علاقتها بالخرطوم سوف تتخطى بعض الحواجز التي حالت دون استكمال اختراقها في أفريقيا، والخوف ألا يحصل السودان على ما كان ينتظره من ثمار.

يعتقد فريق المتحفظين، أو جماعة نعم ولكن، أن الثمن المنتظر الحصول عليه قد يكون ضئيلا، لأن رفع اسم السودان قادم لا محالة، ولا توجد دواع عاجلة لتقديم هذا التنازل، فلدى الخرطوم شبكة جيدة من العلاقات الخارجية، إذا أحسنت توظيفها يمكنها تعويض جانب من الخسائر التي حصدتها من وراء القائمة الأميركية، خاصة أن واشنطن قدمت تسهيلات سابقة، والسودان ما زال حبيسا لهذه القائمة.

كما أن القضية الفلسطينية لا تزال مجمدة، وعلى الخرطوم أن تربط التطبيع بهذه القضية بصورة سياسية، وليس بالحصول على مكاسب فردية، كي تتجنب التعرض لانتقادات القوى الإسلاموية والقومية التي درجت على ركوب السفينة الفلسطينية.

أما الرافضون، فجزء كبير منهم يأتي رفضه من باب الضغط، وتسجيل نقطة مهمة في مرمى السلطة الانتقالية، وزيادة وتيرة التحريض في الشارع، لتفقد صوابها وتلتحم معه، أو تضطر لمهادنته، وسط تطورات سياسية تزداد سخونة يوما بعد يوم، وجزء آخر، يتضاءل في الدول العربية عموما والسودان خصوصا، يرفض مبدأ التطبيع.

في حالتي الصدام والمهادنة، يمكن أن تقفز القوى المعارضة لتوجيه المزيد من اللكمات السياسية والأمنية لمجلس السيادة، والحكومة التي تقف معه في هذا المربع، وتختلف مكونات كل منهما في مربعات أخرى تطفو على السطح من وقت لآخر. ظهرت علامات تأثير فريق الرفض في واحدة من المواقف الدالة قبل أيام، عندما جرى عزل المتحدث باسم وزارة الخارجية السفير حيدر بدوي، من منصبه عقب اعترافه بوجود اتصالات دبلوماسية مع إسرائيل، أكدتها مخابرات الأخيرة في اليوم نفسه، وأوحت الإقالة بأن السلطة الانتقالية مترددة، وتريد تسوية صفقة على نار هادئة، لامتصاص غضب يمكن افتعاله في الشارع تستغله فلول النظام السابق.

حراك الدبلوماسية الأميركية

تحمل زيارة بومبيو للخرطوم أهمية خاصة في هذا المضمار، فقد تكون مقدمة لتطوير علاقاتها مع جهات إقليمية ودولية عديدة، لما تحمله من مردودات في مجال تخفيف حدة الأزمات التي يمر بها السودان، وتبعث برسالة تطمين لمن يثقون في السلطة الحالية، وفرملة الاتهامات التي يبعثها معارضوها.

تحوي رسالة التطمين ضمانات بتطوير العلاقات مع السودان بما يتجاوز ملف التطبيع ورفع اسمه من قائمة الإرهاب، فواشنطن بدأت تستأنف نشاطها في المنطقة وهي على بعد خطوات من انتخابات الرئاسة الأميركية، ما يفرض عليها توفير حوافز لتهدئة صراعات وجذب دول إليها، بينها السودان، قبل أن ترتمي في أحضان خصومها.

إذا نجحت الخرطوم في توسيع فوائد العلاقات مع واشنطن بالطريقة التي تمكنها من شعور المواطنين بنتائجه سريعا على مستوى انتعاش الأوضاع ووقف التدهور الحاصل في قطاعات عدة، فمن الطبيعي أن يتم تقويض الانتقادات، فما يهم شريحة كبيرة من السودانيين هو إيجاد حلول ناجعة للأزمات التي تحيط بهم من كل جانب.

يشير الوصول إلى هذه النقطة إلى نجاح السلطة الانتقالية في مهمتها، ما يمكنها من المضي قدما في خططها الداخلية والخارجية، ويصبح السودان نموذجا فريدا في علاقاته الإقليمية والدولية المتوازنة، بينما الإخفاق يفتح الباب أمام سيناريوهات مختلفة، بينها تحويل السودان إلى دولة فاشلة، ووضعه على خارطة تتنافى مع طموحات من قادوا الثورة وأسقطوا نظام عمر حسن البشير، جريا وراء الأمن والاستقرار والرفاه.

«لصوص الذهب» يدمّرون ماضي السودان الثمين

جبل المراغة (السودان) – عندما توغّل فريق من علماء الآثار السودانيين الشهر الماضي في صحراء السودان وصولا إلى موقع جبل المراغة الأثري ظنوا أنهم ضلوا الطريق لأن الموقع اختفى. لكن الحقيقة أن الباحثين عن معدن الذهب النفيس دمّروا الموقع الذي يعود تاريخه إلى ألفي عام باستخدام آليات عملاقة علا هديرها صاخبا في الموقع الواقع على بعد 270 كلم شمال الخرطوم.

وقالت المتخصصة في علم الآثار السودانية حباب إدريس أحمد وهي لا تزال تحت الصدمة، "هدفهم الوحيد من الحفر هنا الحصول على الذهب. لقد قاموا بعمل جنوني ولكسب الوقت استخدموا جرافات ثقيلة". وقد عملت الاختصاصية في الموقع في العام 1999 مع بعثة من متحف جامعة بوسطن الأميركية.

وزاد من الصدمة التي اعترت أعضاء الفريق عند بحثهم عن مصدر الهدير الذي يشق صمت صحراء بيوضة، أنهم شاهدوا آليتي حفر وخمسة رجال يعملون عليها بعد أن انتهوا من حفر حفرة بعمق 17 مترا وعرض 20 مترا.

وشاهدوا على الأرض آثار عجلات سيارات وأخرى أعمق لشاحنات أكبر قامت بنقل معدات الحفر وكذلك الردم.

ولم يبق تقريبا أي شيء من الموقع الذي يعود تاريخه إلى عهد مملكة مروي التي استمرت على مدى 700 عام من سنة 350 قبل الميلاد إلى سنة 350 ميلادية، وكان عبارة عن مستوطنة صغيرة أو نقطة مراقبة لتأمين حدود المملكة.

وقال حاتم النور، مدير الهيئة العامة للآثار والمتاحف، "الحفر تم تحت جنون الثراء والبحث عن الكنوز، ولأن الأرض مكونة من الحجر الرملي النوبي ومغطاة بطبقة من الصدأ، فإن جهاز كاشف المعادن الذي يستخدمونه يصدر صوتا لأن الحجر يحتوي على معدن الحديد، فيظنون أن هناك ذهبا وهكذا يواصلون الحفر".

وعدا عن "الجرح" الذي فتحوه في أرض الموقع التاريخي فإنهم أخذوا الصخور الأسطوانية القديمة التي شيّدت بها أعمدة المكان ووضعوها فوق بعضها البعض ليجعلوها أعمدة وضعوا فوقها سقفا وحولوها إلى غرفة للطهي وتناول الطعام.

لكن الصدمة لم تتوقف عند هذا الحد. فعندما اقتيد "لصوص الذهب" إلى قسم الشرطة، لم تمض سوى ساعات قليلة حتى أطلق سراحهم.

وقال محمود الطيب، أستاذ علم الآثار بجامعة وارسو والخبير السابق في هيئة الآثار السودانية، "كان يجب حبسهم في السجن ومصادرة آلياتهم. هذا هو القانون". ولكن أفرج عنهم دون توجيه تهمة لهم بل حتى تمكنوا من استعادة أدوات الحفر. وأضاف الطيب أن "المجرم الحقيقي هو رب العمل. ولكن يبدو أن له علاقات مع جهات عليا". ويحذر مختصون سودانيون في علم الآثار من أن هذه الحادثة ليست الوحيدة، وإنما هي جزء من عمل منظم لنهب المواقع الأثرية.

نهب مستمر للمواقع الأثرية في السودان

فمن بين المئات من القبور العائدة إلى حقب مختلفة على جزيرة صاي الواقعة داخل مجرى نهر النيل ويبلغ طولها 12 كيلومترا، نُبش عدد كبير منها ولاسيما تلك العائدة إلى العصر الفرعوني ودمرت أو خُرّبت. ويعتقد أن صائدي الذهب هم من يقفون وراء ذلك.

وفي أماكن نائية، اختفت المئات من المقابر والمعابد التاريخية جراء البحث عن المعدن النفيس.

ويأتي السودان في المرتبة الثالثة من بين منتجي الذهب في قارة أفريقيا خلف جنوب أفريقيا وغانا. وقد بلغ إجمالي عائداته من المعدن النفيس العام الماضي وفق البنك المركزي 22.1 مليار دولار (حوالي 3.1 مليار يورو).

وفي السابق كان الناس يبحثون عن الذهب في مدينة أم درمان على الضفة الغربية لنهر النيل بعد أن يلتقي نهرا النيل الأزرق والأبيض ويكوّنا نهر النيل.

وقال محمود الطيب، وهو يستعيد ذكريات طفولته في مدينة أم درمان، "في زمن سابق اعتدنا أن نرى الناس يستخدمون مناخل صغيرة كالتي تستخدم في المنازل لغربلة دقيق الطحين، لغربلة طين النهر بحثا عن ذرّات من الذهب الذي كانوا يعثرون على كميات ضئيلة جدا منه".

ولاحقا في أواخر تسعينات القرن الماضي، اعتاد الناس مشاهدة اختصاصيي علم الآثار والباحثين يستخدمون كواشف لأغراض البحث العلمي ويحفرون، ولأنهم لم يعتادوا على ثقافة البحث العلمي فقد ظنوا أنهم يحفرون بحثا عن الذهب.

> ما يشكل خطرا على التراث السوداني هو أن مسؤولين محليين يشجعون العاطلين عن العمل على أن يجربوا حظهم في العثور على كنوز مندثرة

وأضاف "كلما بدأنا بالحفر في مكان ما، كان الناس يبادرون بالسؤال عما إذا كنا قد عثرنا على الذهب. وإذا كانت الأماكن الأثرية تمثل في الموروث الشعبي مواقع دُفن فيها الذهب، فذلك بسبب القصص الخيالية التي يرويها الناس في ما بينهم".

ويعتقد اختصاصيو علم الآثار أن عدد الأهرامات التي بنيت خلال حقب تاريخية مختلفة في السودان أكثر من تلك التي بنيت في مصر ولكن أغلبها غير مكتشف. وتصنف اليونسكو موقع جزيرة مروي الأثري على بعد 200 كلم من جبل المراغة على لائحة التراث العالمي.

وما يشكل خطرا على التراث السوداني هو أن مسؤولين محليين يشجعون العاطلين عن العمل على أن يجرّبوا حظهم في العثور على كنوز مندثرة، فيما يستخدم المستثمرون آليات ثقيلة للبحث عنها.

وأردف حاتم النور أن "من بين نحو ألف موقع أثري معروفة أو لا يعرف عنها الكثير في السودان، دمّرت قرابة المئة منها أو تعرضت للتخريب بسبب البحث عن الذهب".

وأضاف "هناك رجل شرطة واحد لتأمين ما بين 30 إلى 40 موقعا وهؤلاء الشرطيون ليست لديهم الخبرة ولا أدوات الاتصال أو المواصلات المناسبة".

ومثل النمل، يبحث أناس في المئات من المواقع البعيدة سواء المدافن أو المعابد أملا في العثور على كنز يحسّنون به وضعهم المعيشي في بلد يعاني من ضائقة اقتصادية وتمزقه النزاعات الأهلية والقبلية، وفق الأخصائيين.

ويقول الطيب إن الوضع خارج عن السيطرة، ويرى أن المشكلة "لا تتعلق بتوفير رجال شرطة لكن كيف تتعامل مع تراثك وتاريخك وتحافظ عليه. هذه هي المشكلة الحقيقية والتراث والآثار ليسا ضمن أولويات الحكومة، هذا ما هو عليه الوضع".